﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿٨٧﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾

[آل عمران: 86 - 89]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِمَا قَبْلَها:

في مناسبَةِ هذه الآياتِ لِمَا قبلهَا وَجْهَانِ:

أحدُهُما: أنَّ اللهَ تعالى لَمَّا عظَّمَ شأنَ الإسلامِ والإيمَانِ في قَوْلِه: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾؛ أكَّدَ ذلك التَّعظيم ببَيَانِ وعيدِ مَن عدَلَ عَنِ الإسلامِ تاركًا إيَّاهُ، فقال: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟﴾[1].

والآخَرُ: أنَّ اللهَ سُبْحَانَه لَمَّا أخبرَ بخسرانِ مَن ارْتَدَّ عَنِ الإسلامِ؛ شرعَ يُوردُ الأدلَّةَ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ ذَلِكَ، فقالَ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟﴾[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَدَاتِ:

1) ﴿يَهْدِى﴾: الْهَاء والدَّالُ والحرفُ المعتلُّ: تدلُّ كثيرٌ من تصريفاتِهَا على معنَى التَّقدُّم للإرشادِ، ومِنْهُ قولُهم: هَدَيْتُهُ الطَّريقَ، أي: تقدَّمْتُهُ لأُرْشِدَهُ، ومِنْهُ الهُدَى: ضدُّ الضَّلالَةِ[3].

والهدايةُ في الشَّرعِ نوعَانِ: هدايةُ إرشَادٍ ودِلالَةٍ، وهدايةُ توفيقٍ وإلهام[4]، والمنفيُّ في قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ هُو هدايةُ التَّوفيقِ، وإلَّا فإنَّ هدايةَ الإرشَادِ والدِّلالَةِ حَاصِلَةٌ لَهُم، وبِهَا تَقُوم الحُجَّةُ عَلَيْهِم.

(1) الرَّازيّ، مفاتيح الغيب: 84/283.
(2) البِقاعيّ، نظم الدّرر: 4/476.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (هدي).
(4) البرَّاك، شرح العقيدة الطَّحاويَّة، ص: 79.

2) ﴿قَوْمَا﴾: القاف والواو والميمُ: تدلُّ اشتقاقاتُهَا على معنَيَيْنِ كُلِّيَّيْنِ؛ أحدهما: جَماعةُ نَاسٍ، والآخرُ: انتصابٌ أو عَزْمٌ[1].

وَالْقَوْمُ عند جمعٍ مِن علماء العربيَّةِ: اسْمٌ يشمَلُ الرِّجَالَ وَالنِّسَاء[2].

وخصَّهُ آخرونَ بالرِّجَالِ؛ إذ لفظُ (القَوْم) في الأصل: مَصْدَرٌ وُصِفَ به، ثُمَّ غلب على الرِّجالِ دون النِّساء؛ لكَوْنِهم قوَّامِينَ عليهِنَّ بالأمور الَّتي لَيْسَ لهنَّ أن يقُمْنَ بها[3]، ويُؤَيِّدُ هذا: أنَّ لفظَ (القوم) يُقابَلُ بلفظ (النِّساءِ)، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: 11].

وإذا ذُكِرَ القومُ على جِهَةِ الانفرادِ دَخَلَ فيهِ النِّساءُ، ليسَ بِمُقْتَضَى الوضْعِ، وإنَّما على سَبِيلِ التَّبَعِ، كما في قَوْلِ اللهِ تعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

3) ﴿كَفَرُواْ﴾: الكافُ والفاءُ والرَّاءُ: تدلُّ تصاريفُها على السَّتْرِ والتَّغطيةِ والجَحْدِ[4]، ومِنهُ سُمِّي الكَافرُ كافرًا؛ لِأَنَّهُ يستُرُ نعمةَ اللهِ عَلَيْهِ وجاحدٌ لَهَا بِكُفْرِهِ، ويُقال: كفَرَ البذرَ، إذا زرَعَهُ؛ لأنَّه بزراعتِهِ يُغطِّيه[5].

وكلُّ الألفاظِ المشتقَّةِ مِنَ الكُفْرِ راجعةٌ إلى معنى السَّتْرِ، ومِنْهُ: اللَّيلُ، والبَحْر، والسَّحابُ المُظْلِم، والزَّارِعُ، والزَّرْعُ، فَإِنَّ الجميعَ يُسمَّى: كافرًا[6].

ويُطْلَقُ الكُفرُ في الشَّرعِ على ما يُقابلُ: الإيمانَ، وما يُقابلُ: الشُّكْرَ، فَمِنَ الأوَّل: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾، ومنَ الثَّاني: ﴿وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ﴿١٥٢﴾﴾ [البقرة: 152][7].

والأصل في الكُفْرِ شَرْعًا أنَّهُ: عدمُ الإيمانِ باللهِ تعالَى ورسلِهِ، ويَسْتَوِي في ذَلِكَ: فِيمَا إِذَا كَانَ الحامل على ذَلِكَ التَّكْذيب، أو الشَّكّ والرَّيب، أو الإعراض حسدًا أو كِبْرًا أو اتِّباعًا لبعض الأهواءِ الصَّارفَةِ عَنِ اتِّباع الرِّسالة مَعَ اسْتِيقَان صِدْقِ الرُّسُل[8].

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (قوم).
(2) ابن دُريد، جمهرة اللُّغة: (قوم).
(3) ابن الأثير، النِّهاية: (قوم).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (كفر).
(5) عِياض، مشارق الأنوار: (كفر). وابن مالك، إكمال الإعلام: 2/546.
(6) الكَفَوِي، الكلِّيَّات: (كفر).
(7) ابن الجوزي، نزهة الأعين النَّواظر، ص: 516 - 517.
(8) ابن تيميَّة، مجموع الفتاوى: 12/335.

4) ﴿وَشَهِدُوٓاْ﴾: الشِّين والهاء والدَّال: لا يَخْرُجُ شيءٌ مِن تصاريفها عن مَعْنَى: الحُضُور والعِلْم والإِعْلَام، ومِن ذلك الشَّهادةُ، فهي جامعة لِلْمَعَانِي الثَّلاثَةِ المَذْكُورة[1]، ومِنْهُ: الشَّاهِدُ، وهو المُخْبِرُ عَنْ عِيَانٍ بحقٍّ لغيرِهِ على آخَرَ[2].

وقولُ اللّه تعالى: ﴿وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾ أي: عَلِمُوا، وأقرُّوا أنَّ محمَّدًا ﷺ رسولُ اللّهِ إلى خَلْقِه حقًّا[3].

5) ﴿ٱلْبَيِّنَٰتُۚ﴾: الباء والياءُ والنُّون: تدلُّ تصاريفُها على بُعْدِ شَيْءٍ وانكشافِهِ[4]، ومِنَ الانكشافِ قولُهم: بانَ الشَّيءُ؛ إذا اتَّضَحَ[5]، وتبيَّنَ؛ إذا ظَهَر[6].

والبيِّنَةُ: الدِّلالة الواضحةُ، عَقْليَّةً كانَت أو حسِّيَّةً[7]، والبيِّناتُ في قولِ اللّهِ تعالى: ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُۚ﴾ معناها: الْحُجَجُ الواضحَةُ مِن عندِ اللّهِ تعالى[8].

6) ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: الظَّاء واللَّام والميم: تدور اشتقاقاتُه على حَجْبِ ما يَنْبَغِي أو مَا يُسْتَحقُّ، أي: منعُه أو انْتِقَاصُه[9].

وَمِنْهُ الظَّلَامُ؛ لحجبِهِ الرُّؤْيَة، والأرضُ المظلومةُ: الَّتي لَم يَنَلْها المطرُ[10].

والظُّلم: وَضْعُ الشَّيْء في غَيْرِ مَوْضِعه المُخْتَصِّ به، إمَّا بنُقْصَانٍ أو بزِيَادَةٍ، وإمَّا بِعُدُولٍ عَنْ وَقْتِه أو مكَانِه[11].

والظُّلمُ في قولِه تَعَالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ هو الشِّرْكُ والكفرُ، وسُمِّي الشِّرْكُ ظُلْمًا؛ لأنَّه وَضْعُ العبادةِ في غيرِ مَنْ خَلَقَ[12]، وسُمِّيَ الكفرُ ظلمًا؛ لأنَّهُ وَضْعُ الْكُفْرِ مَوْضِعَ الإيمانِ[13].

(1) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (شهد).
(2) الجرجانيّ، التَّعريفات، ص: 129.
(3) ابن جرير، جامع البيان: 6/576.
(4) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (بين).
(5) الجوهريّ، الصحاح: (بين).
(6) الزَّبيديّ، تاج العروس: (بين).
(7) الرَّاغب، المفردات: (بين).
(8) ابن جرير، جامع البيان: 6/576.
(9) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصَّل: (ظلم).
(10) الأزهريّ، تهذيب اللّغة والزَّبيديّ، تاج العروس: (ظلم).
(11) ابن سِيده، المحكم، والرَّاغب، المفرداتُ: (ظلم).
(12) الشِّنقيطيّ، العذب النَّمير: 1/82.
(13) العُلَيميُّ، فتح الرَّحمن: 1/478.

7) ﴿جَزَآؤُهُمْ﴾: الجيم والزَّاي والياءُ: تدلُّ اشتقاقاتُها على قيامِ شيءٍ مَقَامَ غيرِهِ ومُكَافَأَتِهِ إيَّاهُ[1]، ومِنْهُ قولُهم: جَزَى عنِّي هذا الْأَمْرَ، أَيْ: قَضَاهُ[2].

والجزاءُ: مَا فيهِ الْكِفَايَةُ مِنَ الْمُقَابلة، إن خَيْرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشَرٌّ[3]، ومنه قولُ اللّه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾؛ فهو بِمَعْنَى: المقابلةِ عَلَى الشَّرِّ بالْعِقَابِ[4].

8) ﴿لَعْنَةَ﴾: اللَّامُ والعينُ والنُّونُ: تدلُّ على نَفْيٍ أَوْ طَردٍ وإبعادٍ مِنَ الحيِّزِ بتَخْوِيفٍ وذعْرٍ؛ لعدم قَبُول القُربِ[5].

وقولُ القائلِ: لَعَنَهُ اللّه، يُريدُ: طَردَه اللّهُ عَنْهُ، وبَاعَدَهُ مِنْهُ، ونحوَ ذلك[6].

واللَّعْنَةُ في العُرْفِ الشَّرعِيِّ: الطَّردُ والإبعادُ عَن رحمةِ اللّهِ تعالى[7]، وهي المرادُ في قولِ اللّهِ تَعَالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ﴾.

9) ﴿خَٰلِدِينَ﴾: الخَاءُ واللَّامُ والدَّالُ: تدلُّ تَصْرِيفَاتُها على الثَّبات والْمُلَازَمَة[8]، وَمِنْهُ الْخُلْدُ والخلودُ، بمعنَى: البَقَاء والدَّوام، وهو في الأَصْلِ: الْمُكْثُ الطَّويل، ولا يلزَمُ مِنْهُ الدَّوامُ؛ ولذا يُقَيَّدُ في مواضِعَ بِـ ﴿أَبَدًا﴾ [نحو: النساء: 57] لإرادَةِ التَّمْيِيز لا التَّأْكِيد[9].

وخُلُودُ الكُفَّارِ في النَّارِ مقطوعٌ به، وذَلِكَ مُسْتَفَادٌ مِن أدلَّةٍ أُخْرَى كثيرةٍ، مِنْهَا ما وَرَدَ في القُرآن الكَرِيم مقيَّدًا خُلُودُهم في النَّارِ بالتَّأْبِيد، كقَوْلِه تعالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: 39]، وكهذه الآية: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾.

10) ﴿يُنظَرُونَ﴾:النُّون والظَّاءُ والرَّاءُ: تدورُ تصريفاتُهَا على تأمُّلِ الشَّيءِ ومعايَنَتِهِ،

(1) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (جزي).
(2) الجوهريّ، الصّحاح: (جزي).
(3) الرَّاغب، المفردات: (جزا).
(4) ابن الهائم، التِّبيان: (جزا).
(5) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصَّل: (لعن).
(6) ابن قُتيبة، غريب القرآن، ص: 27.
(7) الشِّنقيطيّ، العذب النَّمير: 5/626.
(8) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (خلد).
(9) ابن القيّم، شفاء العليل، ص: 257. وابن عثيمين، شرح العقيدة الواسطيَّة: 1/265.

وَمِنْهُ قولُهم: نظرتُ إلى الشَّيءِ، أي: عايَنْتُهُ، ونظرتُهُ، أي: انْتَظَرْتُهُ، كَأَنَّكَ تَنْظُرُ إلَى الوَقْتِ الَّذي يَأْتي فِيهِ[1].

وأَنْظَرْتُهُ: أَخَّرْتُهُ[2]، والإنظارُ: الإمهالُ، ومِنْهُ قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾[3].

11) ﴿تَابُواْ﴾: التَّاء والواوُ والبَاءُ: تدلُّ تصاريفُها على معنَى الرُّجوعِ، تَقُولُ: تابَ مِنْ ذَنْبِه، أي: رجع عَنْهُ[4]، وتاب إلى اللهِ تعالَى: عادَ إِلَيْهِ بالطَّاعَةِ بعدَ المَعْصِيَةِ، وتابَ اللهُ سُبحانه على العبد: رجع إِلَيْهِ بالمغفرة[5]، وهو المعنى المرادُ مِن قَوْلِ اللهِ تَعالَى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾.

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

كَيْفَ يُوَفِّق اللهُ تعالى لِلْإيمانِ بهِ وبِرَسُولِهِ قَومًا جَحَدُوا نُبُوَّةَ محمَّد ﷺ بعدَ تَصْدِيقِهم إيَّاه، وإقرَارِهم بِمَا جاءَهم بِهِ مِن عندِ رَبِّه، وقد جاءَتهمُ الحُجَجُ والأدلَّةُ بصحَّة ذلك؟ واللهُ سبحانه لا يُوَفِّق لِلْحَقِّ الجماعةَ الظَّالمينَ الَّذين اخْتَارُوا الكفرَ عَلَى الإيمانِ.

أُولئك الظالمُونَ الَّذينَ عدَلُوا عَنِ الإيمانِ، واختارُوا الكُفْرَ؛ جزاؤُهم أَنْ يَحِلَّ بهم مِنَ اللهِ تعالى الإقصاءُ والإبْعَادُ، ومِنَ الملائكةِ والنَّاسِ الدُّعاءُ بما يسوؤُهم مِنَ العقابِ، فَهُمْ مَطْرُودُون مِن رحمة اللهِ تعالَى، وَيَخْلُدُون في نار جهنَّمَ، لا يُرفَعُ عنهم شيءٌ مِنَ العذابِ، فيستريحُوا، ولا يُؤَخَّرُ عنهم لاعتذارٍ يعتذرونَ به، إلَّا مَن رجعَ إلى اللهِ تعالى تائبًا من كفرِهِ وظُلْمِه، وأصلحَ ما أفسدَهُ، فإنَّ اللهَ تعالى يَسْتُرُ ذنبَه الَّذي كان مِنْهُ مِنَ الرِّدَّةِ، ويتركُ عقوبتَهُ عَلَيْهِ، ويَرْحَمُه بواسِعِ رَحْمَتِهِ[6].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دِلَالَةُ الاِسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾:

الاِسْتِفْهَامُ في قولِ اللهِ تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ يَحتملُ أحدَ معنَيَيْن:

(1) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (نظر).
(2) الرَّاغب، المفردات: (نظر).
(3) الحِمْيَرِيّ، شمس العلوم: (نظر).
(4) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (توب).
(5) الأزهريّ، تهذيب اللُّغة: (توب).
(6) ابن جرير، جامع البيان: 6/576 - 578. ونخبة من العلماء، التّفسير الميسّر، ص: 61.

اسْتِيلَاءُ الْهَوَى عَـلَى الْـقُـلُـوبِ مَـظِـنَّـةُ دَوَامِ الِانْحِرَافِ

أَوَّلهما: أن يكونَ مرادًا به النَّفْيُ والإنكارُ، والمعنى: لا يَهْدِي اللهُ تعالَى قومًا كفَرُوا بعدَ إيمانِهِمْ، فهو نظيرُ قولِ اللهِ تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: 7]، أي: لا يكونُ لَهُمْ عهدٌ[1].

والآخرُ: أن يَكُونَ مرادًا به الاسْتِبْعَاد، أي: يُسْتَبْعَدُ أن يهديَ اللهُ تعالى الحائدَ عَنِ الحقِّ بَعْدَ مَا وَضُحَ لَهُ، وهو مُنْهَمِكٌ في الضَّلالِ، بَعِيدٌ عَنِ الرَّشادِ[2].

واحتمَلَ الوَجْهَيْنِ جماعةٌ، منهمُ ابنُ عاشور، فقد قال: "استفهامٌ إنكاريٌّ، والمقصُودُ: إنكَارُ أن تَحْصُلَ لَهُمْ هدايةٌ خاصَّةٌ... ويجوزُ أن يكُونَ الِاسْتِفْهَامُ مستعملًا في الِاسْتِبْعَادِ"[3].

ويُمْكِنُ حَمْلُ الاستفهامِ في الآية على المعنَيَيْنِ معًا، ويختلِفُ ذلك بِاخْتِلَافِ أفرادِ الكافرينَ بَعْدَ الإيمانِ مِنْ جِهَةِ درجةِ استيلاءِ الهَوى على قُلُوبِهِم قوَّةً وضعفًا.

وَوُرودُ النَّفْيِ أوِ الاستبعادِ بـ ﴿كَيْفَ﴾ - وهي لسُؤَالِ الحالِ - أعمُّ وأبلغُ من وُرُودِ ذلك بالهمزةِ بِأَنْ يَرِدَ النَّظْمُ القرآنيُّ: (أَيَهْدِي اللهُ قومًا كفروا بعدَ إيمانِهم)، ووجهُ كونِ الأوَّلِ أَعَمَّ: أنَّ الاستفهامَ بالهمزةِ مُطلقٌ في الشَّيءِ، بخلاف الاستفهامِ بـ ﴿كَيْفَ﴾؛ فإنَّه عامٌّ في جميع أحوال الشَّيءِ، ودِلَالةُ العامِّ أقوى مِنْ دِلَالة المطلق؛ لأنَّ العامَّ يتناولُ جميعَ أفرادِهِ دفعةً واحدة، فالهمزةُ - لَو وقَعَ الاستفهامُ بِها - تدلُّ على نفيِ هدايةِ اللهِ تعالى لَهُمْ أوِ استبعادِ ذلك في حالةٍ ما، بخلاف ﴿كَيْفَ﴾؛ فإنَّها تدلُّ على نَفْيِ ذلكَ أو استبعادِهِ في جميعِ الْأَحْوَالِ.

وأمَّا كونُ الاستفهامِ بـ ﴿كَيْفَ﴾ أبلغَ؛ فلأنَّهُ نُفِيَ أن يكونَ لَهُمْ حالٌ يَهْدِيهم اللهُ تعالى فِيهَا، وقد تقرَّرَ أنَّ كلَّ مَوْجُودٍ لا ينفكُّ عَن حالٍ وصِفَةٍ عندَ وجودِه، ويَسْتَحِيلُ وجودُهُ بغيرِ صِفَةٍ مِنَ الصِّفات، فكان ذلك إنكارًا لِوُجُودِ الهدايةِ بالطَّريق البُرْهَانيِّ[4].

(1) الرَّاغب، تفسير الرَّاغب: 2/698. والقرطبيُّ، الجامع لأحكام القرآن: 4/129.
(2) البيضاويُّ، أنوار التَّنزيل: 2/26.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 3/303.
(4) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 1/87، 380. والمطعنيّ، التَّفسير البلاغي للاستفهام: 1/174.

دِلَالَةُ تَنْكِيرِ ﴿قَوْمًا﴾ مِنْ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾:

خَقَارَةُ الْمُرْتَدِّ حَيْثُ تَرَكَ النَّفِيسَ وَأَخَذَ الْخَسِيسَ

نُكِّر ﴿قَوْمًا﴾ مِنْ قَوْلِ اللهِ سُبحانه: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ لإرادةِ تحقيرِ مَن ارتدَّ بعد إسلامِه، حيثُ عرفَ النَّفيسَ وخَبَرَهُ، ثُمَّ عدَلَ عَنْهُ إلى الخَسيسِ.

وفي التَّنكير أيضًا: معنَى العُمُومِ؛ إذِ النَّكِرَةُ في سياقِ الاِسْتِفْهَامِ تَقْتَضِيهِ.

فَائِدَةُ إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ (مِنْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾:

اسْتِحْقَاقُ كَمَالِ الذَّمِّ وَالتَّوْبِيخِ عَلَى الاِسْتِمْرَارِ فِي الْكُفْرِ

قال اللهُ تعالى: ﴿بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ دون: (مِنْ بعد إيمانِهم)؛ لبيانِ أنَّ المرادَ بكمالِ الذَّمِّ والتَّوبيخِ هو مَن كَفَرَ، ثُمَّ استمرَّ كفرُهُ إلى المَوْتِ[1].

بَلَاغَةُ الطِّبَاقِ فِي قَوْلِهِ: ﴿كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾:

شَنَاعَةُ كُفْرِ الْمُرْتَدِّينَ

بَيْنَ ﴿كَفَرُواْ﴾ و﴿إِيمَٰنِهِمْ﴾ من قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ طباقُ إيجابٍ، وفيه إبرازٌ لشناعةِ كُفْرِهم، وزيادةٌ في الحطِّ مِنْ قدرهم؛ إذ كما أنَّ الضِّدَّ يُظهرُ حسنَهُ الضِّدُّ، فإنَّ الضِّدَّ -أيضًا- يُظْهِرُ قُبْحَهُ الضِّدُّ؛ إذ هُما طرفانِ مُتَقابِلانِ مُتَلَازِمَانِ.

نُكْتَةُ التَّوْكِيدِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾:

خُطُورَةُ رَدِّ الْحَقِّ بَعْدَ تَبَيُّنِهِ

أُكِّدَ الخبرُ في قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾؛ لبيانِ عَدْلِ اللهِ تعالى في حِرمانِهم فضْلَهُ؛ لأنَّهم كَفَرُوا بحقٍّ تجلَّت لهم أدلَّتُهُ وبراهينُهُ، ولَم يَرْتَابُوا فيه، ثُمَّ عَدَلُوا عَنْهُ إلى الكُفْرِ، فهُمُ الظَّالمونَ لأنفسِهم، الْحَقِيقُونَ بالضَّلالِ[2].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 4/476.
(2) المطعنِيّ، التَّفسير البلاغي للاستفهام: 1/174.

دِلَالَةُ اللَّامِ فِي ﴿ٱلرَّسُولَ﴾ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾:

مَنْ أَخْرَجَ النَّصَّ عَنْ سِيَاقِهِ؛ فَقَدْ غَلِطَ فِي نَظَرِهِ، وَغَالَطَ فِي مُنَاظَرَتِهِ

اللَّامُ في ﴿ٱلرَّسُولَ﴾ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾ لِلْعَهْدِ الْعِلْمِيِّ، والمرادُ به: محمَّدٌ ﷺ، وهو قولُ الْجُمْهُورِ، وسياقُ الآياتِ دالٌّ على ذَلِكَ دِلالةً بيِّنَةً.

ويحتَمِلُ أن تكُونَ اللَّامُ لبيانِ الحقيقةِ، مرادًا به: الرِّسالَةُ، وهو وإن كان أعمَّ مِن سابقِهِ؛ لشمولِه النَّبيَّ محمَّدًا ﷺ وغيرَهُ مِنَ المُرسلينَ، إلَّا أنَّ السِّياقَ لا يُؤيِّدُهُ، ولِذَا استبعَدَهُ أَبُو حيَّانَ[1].

وَصْفُ ﴿ٱلرَّسُولَ﴾ بِالْمَصْدَرِ ﴿حَقٌّ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾:

الْوَصْفُ بِالْمَصْدَرِ يُرَادُ بِهِ الْمُبَالَغَةُ فِي اسْتِحْقَاقِ الْوَصْفِ لِلْمَوْصُوفِ

جاءَ الإخبار عن ﴿ٱلرَّسُولَ﴾ بـ ﴿حَقٌّ﴾ في قوله سبحانه: ﴿وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾، والخبرُ وصفٌ في المعنَى، ووقعَ الوصفُ بالمصدر ﴿حَقٌّ﴾؛ لقصد المبالغَةِ في شدَّةِ معرفتِهم بثبوت الرِّسالة لنبيِّنَا محمَّد ﷺ وذلك مُقْتَضٍ شناعَةَ ارتدَادِهم عن هذا الحقِّ الَّذي عرفُوهُ يقينًا.

بَرَاعَةُ الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾:

قُوَّةُ الْحُجَجِ الَّتِي نَصَبَهَا اللهُ تَعَالَى لِلْعِبَادِ

في قولِ الله تعالى: ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ مجازٌ عقليٌّ، عَلاقتُهُ المفعوليَّةُ؛ لأنَّ الله سُبحانه هو الَّذي آتاهُم البيِّنَاتِ، ونُكْتَةُ المجازِ ههنا: إبرازُ قُوَّةِ البيِّناتِ وشدَّةِ وضوحِهَا وعظيم نفْعِهَا حتَّى كأنَّها جاءتْهُم بنفسِهَا، وهي سَاعِيَةٌ مِطْواعَةٌ، إلَّا أنَّهم عَمُوا عَنْهَا، وصَمُّوا[2].

وفي جَمْعِ ﴿ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ إشعارٌ بكثرَتِهَا، فهي واضحةٌ في دِلالَتِها، كثيرةٌ في عَدَدِهَا.

(1) أبو حيَّان، البحر المحيط: 3/252.

(2) المطعنِيّ، التَّفسير البلاغي للاستفهام: 1/174.

بَلَاغَةُ التَّذْيِيلِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾:

مَنْعُ أَفْضَالِ اللهِ تَعَالَى عَنِ الظَّلَمَةِ

قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ تذييلٌ جارٍ مجرَى المثَلِ؛ لاستقلالِهِ بالمعنَى وعدمِ افتقارِهِ لما قبلَهُ في فَهْمِ أصلِ المُرادِ مِنْهُ، وهو مقرِّرٌ لقولِهِ سُبحانه قبلُ: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾، والمرادُ: بيانُ مَنْعِ أفضالِ اللهِ تعالى عَنِ الظَّلَمَةِ جميعِهِم، لا المَذْكُورِينَ وحدَهُم، فعَمَّ بَعْدَ أن خَصَّ، وفي الآيةِ "إشارةٌ إلى أنَّ الظُّلْمَ يُحْدِثُ في نَفْسِ الظَّالمِ ظُلمةً شديدةً لَا يَنْفَعُ معَهَا ضَوْءٌ، فَتُغْلِقُ كلَّ الأبوابِ التي يَنْفُذُ مِنْهَا النُّورُ إلى مَوْضِعِ الْإِدْرَاكِ"[1].

وقولُهُ ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ مجازٌ مرسَلٌ مركَّبٌ؛ إذِ الجملةُ خبريَّةٌ يُرادُ بها الوعيدُ والتَّهديدُ[2].

دِلَالَةُ التَّأْكِيدِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾:

التَّحْذِيرُ مِنْ سُلُوكِ سَبِيلِ الظَّالِمِينَ

أُكِّدَت جملةُ التَّذييل بمؤكِّدَين:

أحدهما: ورودها اسميَّةً، فإنَّ الجملةَ الاسميَّةَ آكدُ مِنَ الفعليَّةِ، لِدلالَتِهَا على الثُّبوتِ وَالاستمرارِ بقرينَةِ الوعيدِ.

والآخر: تَقَدُّمُ المُسْنَدِ إليه عَلَى المُسْنَدِ الفِعْلِيِّ؛ إذْ فيهِ تَكرارُ النِّسْبَةِ مرَّتين: إحداهما في نِسْبَةِ الهدايةِ إلى الاسْمِ الأحسَنِ (اللهِ)، والأُخْرَى في نِسْبَتِهَا في الضَّمير المُسْتَتِرِ في ﴿يَهْدِى﴾ العائدِ إلى اللهِ تعالى أيضًا، وتَكرارُ النِّسبةِ مِنْ مُقوِّياتِ الأخبارِ.

وفي هَذَا مَزيدُ تحذيرٍ وتهديدٍ من سُلُوكِ سبيلِ الظَّلَمَةِ؛ لِئلَّا تنالَهُم عقوبةُ اللهِ تعالى بِمَنْعِهِم هدَايَتَهُ.

(1) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 3/1306.
(2) المطعنِيّ، التَّفسير البلاغي للاستفهام: 1/174.

دِلَالَةُ اللَّامِ فِي ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾:

التَّحْذِيرُ مِنْ مُطْلَقِ الظُّلْمِ

اللَّامُ في ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ من قَوْلِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ دالَّةٌ على الْكَمَالِ، أي: أنَّ اللَّه تعالى لا يَهدي القومَ الغَارِقِين في الظُّلْمِ الكامِلِينَ فيه[1].

ويَحْتَمِلُ أن تَكُون اللَّامُ لاستغراقِ أفرادِ الجنسِ، فيكون مجازًا مرسلًا بعلاقةِ العموميَّة؛ إذْ أُطْلِقَ العُمومُ وأُريد به الخُصُوصُ، والمرادُ: الظَّالِمُونَ الَّذين قدَّر اللَّه تعالى موتَهم عليه[2]، وعُبِّرَ بالعامِّ قصدًا إلى التَّحذيرِ من مطلَقِ الظُّلْمِ.

ولا منافاةَ بين الدِّلالَتين، والمعنى: أنَّ اللَّه تعالى لا يهدي الظَّالِمين الغارقينَ في الظُّلْمِ، ممَّن قدَّر اللَّه تعالى موتَهم على ذلكَ.

سِرُّ التَّعْبِيرِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ﴾:

فِي تَعْلِيقِ الْعُقُوبَةِ عَلَى الْأَوْصَافِ دُونَ الْأَشْخَاصِ تَنْفِيرُ الْعِبَادِ مِنَ الِاتِّصَافِ بِهَا

أُوثِرَ اسمُ الإشارةِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ من قَوْلِ اللَّه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ﴾ وهو دالٌّ على البَعيدِ لِلْإِيمَاءِ إِلَى أنَّهم بُغَضَاءُ بُعَدَاءُ في الشَّرِّ، والإشارةُ راجعةٌ إلى المَذْكُورِينَ باعْتِبَارِ اتِّصافِهم بما ذُكِرَ مِنَ الصِّفاتِ الشَّنيعةِ والخِلالِ القبيحَةِ المُمَيِّزة لَهُمْ عمَّن عدَاهُمْ أكملَ تَمْيِيزٍ وأوضَحَهُ، بِحَيْثُ صَارُوا كأنَّهم حاضرُونَ مُشَاهَدُون عَلَى مَا هُم عَلَيْهِ، وَمَا في ذلِكَ من مَعْنَى الْبُعْدِ المُؤْذِنِ بِبُعْدِ مكانتِهم في الشَّرِّ وسُوءِ الْحَالِ، وفي ذلكَ تنفيرٌ لِلْعِبَادِ من سلوكِ هذا المَسْلَكِ الرَّدِيءِ[3].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 4/477.

(2) ابن عطيَّةَ، المحرّر الوجيز: 1/468.

(3) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 1/380. والبقاعي، نظم الدُّرر: 4/477. وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 2/56. وأبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 3/1307.

دِلَالَةُ التَّأْكِيدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ﴾:

في قَوْلِه سبحانه: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ﴾ مؤكِّدَانِ:

زِيَادَةُ الْوَعِيدِ وَالتَّهْدِيدِ رَاجِعٌ إِلَى شَنَاعَةِ الْجُرْمِ

أحدُهَا: ﴿أَنَّ﴾، فإنَّها مؤكِّدَةٌ لِلْجُمَلِ الاسميَّةِ، كـ (إنَّ) على المُخْتَارِ.

والآخَرُ: اسميَّةُ الجملةِ، فإنَّها آكدُ مِنَ الجملةِ الفعليَّةِ لِدِلَالَتِهَا على الثُّبُوتِ واللُّزومِ.

وفي هذا تَأْكِيدُ جزائِهم وعُقُوبَتِهم زيادةً في الوَعِيدِ والتَّهديدِ، وإمعانًا في التَّنْفِير مِن مَسْلَكِ هؤلاءِ.

نُكْتَةُ التَّقْدِيمِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ﴾:

في قولِه تعالى: ﴿أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ﴾ تقديمُ متعلَّقِ خبرِ ﴿أَنَّ﴾ على اسمِهَا، وذلكَ مفيدٌ القَصْرَ والحصرَ، أي: قصر اللَّعنةِ عَلَيْهِم، وهو مِن قَصْرِ الصِّفة على الموصوف قصرًا حقيقيًّا ادِّعائيًّا؛ إذِ اللَّعْنَةُ نُسِبَتْ إلى غير المَذْكُورِينَ ههنا في مواضعَ متعدِّدَةٍ من القرآن الكريم، ونُكْتَةُ هذَا القصرِ الادِّعائيِّ: الإشعارُ بِعِظَمِ اللَّعْنَةِ المتوجِّهة إلى هؤلاءِ، حتَّى كأنَّ اللَّعنةَ الحالَّةَ بغيرِهم غير موجودةٍ مقارنةً بِلَعْنَتِهِمْ.

عِظَمُ اللَّعْنَةِ الْحَالَّةِ عَلَى الْمُرْتَدِّينَ

ويُقَوِّي دِلالةَ تعظيمِ اللَّعنةِ إضافتُهَا إلى الاسْمِ الأحسَنِ ﴿ٱللَّهِ﴾ في قوله: ﴿لَعْنَةَ ٱللَّهِ﴾، فإنَّ الإضافةَ دالَّةٌ ههنا على تعظيمِ المضافِ.

دِلَالَةُ اللَّامِ فِي ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ وَ﴿وَٱلنَّاسِ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾:

اللَّامُ في ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ و﴿وَٱلنَّاسِ﴾ من قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ لِلاسْتِغْرَاقِ الحقيقيِّ المُقْتَضِي شُمُولَ أفرادِهِ المندرِجَةِ تحتَهُ؛ ولذا أُكِّدَ بـ ﴿أَجْمَعِينَ﴾.

لَعْنُ الْكَافِرِ الْمُبْطِلِ يَشْمَلُهُ - وَإِنْ لَمْ يَعْلَمِ - لِكَوْنِهِ أَحَدَ الْمُبْطِلِينَ

والشُّمولُ في الملائكةِ ظاهرٌ، وأمَّا في النَّاسِ؛ فجميعُهم يلعَنُونَ المُبْطِلَ والكافِرَ، حتَّى إنَّ الواحدَ مِنَ الكُفَّارِ يلعَنُ نفسَهُ؛ لأنَّه إذا لعنَ

الكافرَ - وكان هُو في علم اللهِ تعالى كافرًا - يكونُ قد لَعَنَ نفسَهُ، وهُوَ لا يعلَمُ[1].

تَعْيِينُ مَرْجِعِ الضَّمِيرِ فِي ﴿فِيهَا﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾:

قَـــدْ يَـــرْجِـــعُ الضَّمِيرُ عَلَى غَيْرِ مَـذْكُـورٍ اكْتِفَاءً بِدِلَالَـةِ السِّيَاقِ عَلَيْهِ

الضَّميرُ في ﴿فِيهَا﴾ من قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ يَحْتَمِلُ رجوعُهُ إلى اللَّعْنَةِ أو العقوبةِ أو النَّارِ، ورجوعُهُ إلى الأخيرِ أظهَرُ؛ للتَّصريح بالمرجعِ في آيٍ مِنَ القُرآن الكريم، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: 169]، وقوله: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ [الأنعام: 128]، وقَوْلِه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ۝١٠٦ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: 106 - 107]، فكذلكَ في هذهِ الآيَةِ يرجعُ الضَّميرُ إلى النَّار، وإنْ لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ؛ اكتفاءً بدلالَةِ المعنى، كما يُفهم مَرْجِعُ الضَّمير في قولهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦﴾ [الرَّحمن: 26] بأنَّها الأرضُ، وإنْ لَمْ يَجْرِ لها ذِكْرٌ[2].

دِلَالَةُ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾:

أَبَـدِيَّـةُ الْـعَـذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ

لَمَّا قالَ اللهُ تعالى: ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾، وكان المُعذَّبُ على شيءٍ رُبَّمَا اسْتَمْهَل زمنًا مَا ليرجعَ عَن ذلك الشَّيءِ أو يَعْتذِرَ؛ نفَى اللهُ تعالى ذلك بقوله: ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾، فكانت هذه الْجُمْلَةُ بِمَنْزِلَةِ الاحْتِرَاسِ؛ لِدَفْعِ هَذَا التَّوهُّمِ.

نُكْتَةُ ذِكْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ﴿هُمْ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾:

لَا يُرْفَعُ الْعَذَابُ عَنِ الْكَافِرِينَ وَلَا يُخَفَّفُ

ذُكِرَ المسنَدُ إِلَيْهِ ﴿هُمْ﴾ من قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾، ولو حُذِفَ بأَنْ يَرِدَ النَّظمُ القرآنيُّ: (لا يُخفَّف عَنْهُم العَذَابُ ولا يُنْظَرُونَ)؛ لأدَّى أصلَ المعنَى، إلَّا أنَّهُ ذُكِرَ المسنَدُ إليه ﴿هُمْ﴾ قصدًا إلى زيادةِ التَّقريرِ والإيضاحِ، وذلكَ كَمَن

(1) الرَّازيُّ، مفاتيح الغيب: 8/285. والبقاعي، نظم الدُّرر: 4/477.
(2) ابن عطيّة، المحرَّر الوجيز: 1/469. والآلوسي، روح المعاني: 2/209.

يُمْسِكُ بِمُجْرِمٍ عاثَ في الأرضِ فَسَادًا، فيُقال على رُؤُوسِ الأشهادِ: هذا الَّذي قَتَلَ، هذا الَّذي سَرَقَ، هذا الَّذي أَفْسَدَ.

وفي تقديمِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ على الْمُسْنَدِ الفعليِّ تأكيدٌ للنِّسبةِ؛ إِذْ تكَرَّرت مرَّتين: إحداهُمَا في نِسْبَةِ فِعْلِ الْإِنْظَارِ إلى ضَمِيرِ ﴿هُمْ﴾، والأخرى في نسبتِهِ إلى واوِ الجماعةِ، فكان ذلكَ مُفيدًا تأكيدًا بعدَ تقريرٍ؛ مُبَالغةً في نَفْيِ إِمْهَالِ الكَفَرَةِ الْمُقْتَضِي عدمَ تخفيفِ العذابِ عَنْهُم فَضْلًا عَن رَفْعِه.

دِلَالَةُ ﴿مِنْ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾:

مِن معاني (مِنْ) الابتداءُ، وهي كذلكَ في قولِه تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾، فإنَّها تدلُّ على المُبَادرةِ إلى التَّوبةِ في أوَّلِ أزمنَةِ البَعديَّة[1]، كما في قَوْلِهِ سبحانه: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّـهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النِّساء: 17].

وُجُوبُ الْمُسَارَعَةِ إِلَى التَّوْبَةِ

حَذْفُ مُتَعَلَّقِ الْفِعْلِ ﴿وَأَصْلَحُواْ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُواْ﴾:

الفعلُ (أصلح) مِنْ قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُواْ﴾ مُتَعَدٍّ لم يُذْكَر مفعولُهُ؛ لدلالَةِ السِّياقِ عليه، ولإرادةِ العمومِ، والتَّقدير: أصلحُوا جميعَ مَا أَفْسَدُوه.

وُجُوبُ إِصْلَاحِ الْعَبْدِ لِمَا أَفْسَدَ

ويَحْتَمِلُ أن يكونَ الفِعْلُ المتعدِّي نُزِّلَ منزلةَ اللَّازم، فيكون معنى ﴿وَأَصْلَحُواْ﴾: دخلُوا في الصَّلاح[2]، وهذا أبلغُ؛ لأنَّه يكونُ كالْوَارِدِ في قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾[3] [الأحقاف: 15].

دِلَالَةُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾:

الفاءُ في قولِه سُبحانه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ فصيحةٌ[4]، وهي

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 1/381.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 2/209.
(3) الطِّيبي، فتوح الغيب: 4/174.
(4) الدّعّاس، إعراب القرآن: 1/148.

الدَّاخلةُ على جَوَابِ شَرْطٍ مقدَّر، والتَّقديرُ: إنْ تابوا وأَصْلَحُوا؛ يُغْفَرْ لَهمْ، فإنَّ اللَّه غفورٌ رحيمٌ[1].

مِنْ آثَارِ مَغْفِرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَحْمَتِهِ قَبُولُ تَوْبَةِ الْعِبَادِ

وفي قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ إقامةُ السَّبَبِ مُقَام مُسَبَّبِه، والمعنى: فإنَّ اللَّه يتوبُ عَلَيْهِم؛ لأنَّه غفورٌ رحيمٌ، فمغفرتُهُ ورحمتُهُ سببان في قبولِ التَّوبةِ من عبادِه[2].

سِرُّ تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالْعَلَمِيَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾:

عِظَمُ أَثَرِ الصِّفَاتِ الْمُتَعَدِّيَةِ عَلَى الْعِبَادِ

جاءَ المسندُ إليه ﴿ٱللَّهَ﴾ معرَّفًا بالعلميَّةِ في قولِه سُبحانه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؛ لِلْإيماءِ إلى عظَمَةِ المغفرةِ والرَّحمةِ الصَّادرَتَيْنِ مِنْهُ ﷻ؛ إذِ الاسمُ الأحسن ﴿ٱللَّهَ﴾ جامعٌ لصفَات الجلال والجمَال والكمال، وذلك مُشْعِرٌ بعظمَةِ أوصافِه وأفعالِه، وعظَمَةِ أثرِهَا على العبادِ.

بَلَاغَةُ التَّذْيِيلِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾:

مِنْ عَادَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ

وردَ قولُ اللَّهِ تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ تذييلًا للآيةِ، وهو تذييلٌ جارٍ مجرى المثلِ؛ لاستقلالِه بالإفادةِ دونَ احتياجٍ إلى ما قبلَهُ في معرفةِ أصلِ المرادِ منْهُ.

ونُكْتَةُ التَّذييل: تأكيدُ مضمونِ ما قبلَهُ، وفيه: الدِّلالَةُ عَلَى عظيم رحمةِ اللَّه تعالى ومغفرتِه، حيث فتحَ بابَ التَّوبة لمُريدِهَا، فقال بعدَ أَنْ أَعْظَمَ الوعيدَ والتَّهديدَ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؛ لئلَّا يَقْنَطَ العبادُ من رحمتِه، وليجمَعَ بينَ التَّرهيبِ والتَّرغيب كما هي عادَةُ القرآنِ الكريم[3].

تَوْجِيهُ الْمُتَشَابِهِ اللَّفْظِيِّ فِي الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ:

وردَ في هذه الآياتِ جملةٌ مِنَ المتشابِهِ اللَّفْظِيِّ:

(1) الرَّاغب، تفسير الرَّاغب: 2/705.
(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 1/381.
(3) طنطاوي، التَّفسير الوسيط: 2/174.

إطْـلَاقُ وَصْـفِ الْإِسْـلَامِ عَـلَى أَحَدٍ؛ لَا يَسْتَلْزِمُ إطْـلَاقَ وَصْـفِ الْإِيمَانِ عَلَيْهِ

أَوَّلُهَا: بينَ قولِ اللّه تعالى: ﴿كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾، وقولِه سُبحانه: ﴿وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ [التوبة: 74].

قال اللّه تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾، وقال في موضعٍ آخر: ﴿وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ [التَّوبة: 74]، فعُبِّر في الأوَّلِ بالإيمَان، وفي الآخَرِ بالإسلام، ووجهُ التَّغايُرِ بينَهُمَا: اختلافُ الحالِ؛ وذلك أنَّ آيةَ آلِ عِمْرَانَ نَزَلَتْ في رجلٍ مِنَ الأنصار أَسْلَمَ، ثُمَّ ارتدَّ، ولَحِقَ بالشِّرْكِ، ثُمَّ نَدِمَ، فأرسَلَ إلى قومِه: أَرْسِلُوا إلى رسُولِ اللّهِ ﷺ: هل مِن توبةٍ؟ فأنزل اللّه تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، فأَرْسَلَ إِلَيْهِ قومُه، فَأَسْلَمَ[1]، وَلَمْ يَكُنْ حال إسلامه أَوَّلًا مِمَّنْ عُرِفَ بِنِفَاقٍ، ولَا أنَّه أَبْطَنَ شيئًا خلافَ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ مِنَ الإسلام، فكانَتْ هذه الحالُ مِنْهُ حالَ إيمانٍ، فنَاسبَ حالُه وصفَه بالْإِيمَانِ في قوله: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾.

بخلاف آيةِ التَّوبةِ؛ فإنَّها نزلَتْ فيمَنْ أَظْهَرَ إسلامَهُ نفاقًا، وقد اختُلِفَ في تعيينِه: أَهُوَ الجُلَاسُ ابنُ سُويدِ بنِ الصّامتِ أَمْ عَبْدُ اللّه بنُ أُبَيٍّ بن سَلُول؟[2] وكلاهُمَا ممَّن عُرِفَ بالنِّفاقِ، إلَّا أنَّ جماعةً ذكروا حُسْنَ إسلامِ الجُلَاسِ بعدُ[3]، فجاء التَّعبير بـ ﴿وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ [التوبة: 74] مُنَاسبًا لِلْحَالِ؛ إذِ الإسلامُ يُطْلَقُ على الانْقِيَادِ في الظَّاهر، وقَد لَا يَكُونُ الموصوفُ به ممَّا وافقَ ظاهرُهُ باطنَهُ، كمَا قال اللّه تعالى: ﴿۞قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات: 14][4].

(1) ابن جرير، جامع البيان: 6/572 - 753. والوادِعيّ، الصَّحيح المسند من أسباب النُّزول، ص: 45.
(2) ابن جرير، جامع البيان: 14/365.
(3) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصّحابة: 1/599.
(4) ابن الزّبير، مِلاك التَّأويل: 1/88، ومُنَى النَّصر، بلاغة التّشابه اللَّفظيّ في سورة آل عمران، ص: 1390.

أَعْظَمُ الظُّلْمِ أَنْ يَظْلِمَ الْعَبْدُ نَفْسَهُ بِالشِّرْكِ

ثَانِيهَا: بينَ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وقولِهِ سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ١٠٨﴾ [المائدة: 108]، وقولِهِ ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢٦٤﴾ [البقرة: 264].

قال اللهُ تعالى: ﴿كَيۡفَ يَهۡدِي ٱللَّهُ قَوۡمٗا كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقّٞ وَجَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٨٦﴾، وقال في موضعٍ آخر: ﴿قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٞ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٤﴾ [التَّوبة: 24]، وقال أيضًا: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُحِلُّونَهُۥ عَامٗا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامٗا لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُۚ زُيِّنَ لَهُمۡ سُوٓءُ أَعۡمَٰلِهِمۡۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٣٧﴾ [التوبة: 37]، ووجهُ اختلافِ هذه الآي في تذييلاتِهَا[1]: أنَّ آيةَ آل عمران صُدِّرت بقول الله تعالى: ﴿كَيۡفَ يَهۡدِي ٱللَّهُ قَوۡمٗا كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ﴾، وكان مقتضى الظَّاهر: (والله لا يهدي القومَ الكافرينَ)؛ لتقدُّم ذكر الكُفْرِ صريحًا، إلَّا أنَّه عُدِلَ عن ذلك إلى ذِكْرِ الظُّلْم؛ لكون الكفرِ ظلمًا للنَّفس لِمَا يترتَّبُ عليه من إيرادِهَا المَهَالِكَ، فكانَ منَ الأنسبِ التَّعبيرُ بالظُّلْمِ، لإيقاعِ المسَبَّبِ موقعَ السَّبَبِ مُبالغةً في التَّعجُّبِ منْهُ، فَقَالَ ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

وأمَّا آيةُ التَّوبة الأولى؛ فصُدِّرت بقولِهِ تَعَالى: ﴿قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ﴾، فلمَّا كان هؤلاءِ القومُ فَسَقُوا، وخرجُوا عمَّا يَجبُ أن يُتقيَّدَ بِهِ وهُوَ طاعةُ اللهِ تعالَى والحبُّ فيه؛ نَاسبه التَّعبيرُ بالفسقِ، فقال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ١٠٨﴾ [المائدة: 108].

وأمَّا آيةُ التَّوبةِ الثَّانيةُ، فبُدِئَتْ بقَوْلِه ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ

(1) سعد عبد العظيم، استدراك ما فات من بلاغة الآيات المتشابهات، ص: 317.

فِي ٱلْكُفْرِ﴾، فلمَّا كان هؤلاءِ قد أَوْغَلُوا في الكُفْرِ بمَا ارتكبُوه مِنَ النَّسيءِ؛ ناسبَ ذِكْرُ الكفرِ في فاصلةِ الآية، فقال جلَّ وعلا: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦٤﴾﴾ [البقرة: 264].

ثَالِثُهَا: بينَ قولِه ﷻ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، وقولِه: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾ [البقرة: 160].

والاختلافُ بَيْنَ الآيَتَيْنِ فِي ثلاثَةِ مواضعَ:

التَّوْبَةُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ مِنْ مُكَفِّرَاتِ الذُّنُوبِ

أحدها: أنَّ آية البقرة ذُكرَ فيها التَّوبةُ والإصلاحُ والتَّبيينُ، وآيةَ آل عمران لم يُذْكَر فيها التَّبيينُ، ووجهُ ذلكَ: أنَّ التَّوبةَ والعملَ الصَّالحَ مِن جملةِ ما يُكفِّرُ الذُّنوبَ، كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: 114]، فاقتُصِرَ عليهما في آية آل عِمْرَان، وأمَّا آيةُ البقرةِ؛ فقد كان مِن ذَنْبِ الأَحْبَارِ ما ذكَرَهُ اللهُ عَنْهُم في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البقرة: 159]، فَكَتَمُوا النَّاسَ ما يدلُّ على نبوَّةِ محمَّدٍ ﷺ فصار مِن تمام تَوْبَتِهم أن يُبيِّنُوا للنَّاسِ ما كَتَمُوهُم إيَّاهُ، ولم يَكُن مثلُ هذا الكتمانِ في آية آل عمرانِ، فاقتُصِرَ على ذِكْرِ التَّوبة والإصلاح[1].

ثَانيهَا: قولُه تعالى في آلِ عِمْرَان: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟﴾، وقولهُ سُبحانه في البقرَةِ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟﴾ [البقرة: 160]؛ وذلك أنَّ اللهَ تَعَالى وَصَفَ في آل عمرانَ قَوْمًا كان مِنْهُمْ إيمانٌ سابقٌ، ثُمَّ ارتدُّوا، واسْتَبْدَلُوا الكفرَ بالإيمانِ، فقال تعالَى: ﴿مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾، ولَمَّا لَمْ يَكُنْ في القومِ المتحَدَّثِ عَنْهُم في آية البقرة كُفْرٌ بعدَ إيمانٍ متقدِّمٍ؛ اسْتُغْنِيَ عَنْ ذِكْرِ ﴿مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾[2].

(1) الرَّاغب، تفسير الرَّاغب: 2/700 - 701.
(2) الرَّاغب، تفسير الرَّاغب: 2/703 - 704.

المَغْفِرَةُ تَتَضَمَّنُ التَّوْبَةَ، وَالتَّوْبَةُ تَسْتَلْزِمُ المَغْفِرَةَ

ثالِثُهَا: قوله في آل عمران: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، وقولهُ في البقرة: ﴿وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 160]، ووجهُ ذلك: أنَّ المغفرةَ تتضمَّنُ التَّوبةَ، والتَّوبةَ تستلزِمُ المغفرةَ، فكان اسمهُ سبحانه التَّوَّابُ أخصَّ، واسمُهُ الغفورُ أعمَّ، وكذا ما يُقابِلُهُ من الذَّنبِ المذكورِ في كلِّ موضعٍ، فقد ذُكِر في آل عمران الكفرُ، وهو ضلالٌ وانحرافٌ، وفي البقرة ذُكِر الضَّلالُ والإضلالُ، وهو أخصُّ، فناسبَهُ الاسم الأخصُّ، وهو التَّوَّاب، وناسبَ الأوَّلَ الاسمُ الأعمُّ[1].

❁ الفُرُوقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الْجَزَاءُ وَالثَّوَابُ:

تدلُّ مادَّةُ الثَّواب - الثَّاءُ والواوُ والباءُ - على العَود والرُّجوعِ، وَالمرادُ به: مَا يعود على الْإِنْسَان من جَزَاء عملِه[2].

وأمَّا الجزاءُ؛ فأصله: الغَناءُ والكفايةُ، ويُرادُ به: الكفاية مِنَ المُقَابلة: إن خيرًا فخير، وإن شرًّا؛ فشرٌّ[3].

والفَرْقُ بينَهُمَا[4]: أنَّ الثَّوابَ يُستعمل في الجزاء بالخَيْرِ غالبًا، واستعمالُهُ في الشَّرِّ أقلُّ، وأمَّا الجزاءُ؛ فهو المقابلة على الخَيْرِ بالثَّواب وعلى الشَّرِّ بالعقاب.

فيشتركَانِ في استعمالِهما لِلْخَيْرِ والشَّرِّ، ويَفْتَرِقانِ مِن وَجْهَيْنِ:

أحدهما: في غَلَبَةِ هذَا الاستعمالِ؛ إذِ الغالبُ في الثَّواب مجيئُهُ في الخير، وأمَّا الجزاءُ؛ فهُو مستوِي الطَّرفينِ في الخير والشَّرِّ.

والآخرُ: أنَّ الثَّواب أخصُّ مِنَ الجزاء مِن جهة: أنَّهُ لا يُسْتَعْمَلُ

(1) الرَّاغب، تفسير الرَّاغب: 2/702 - 703.
(2) عياض، مشارق الأنوار: (ثوب).
(3) الرَّاغب، المفردات: (جزا).
(4) محمَّد داود، معجم الفروق الدّلالية، ص: 46 - 48. والدُّوري، دقائق الفروق اللُّغويَّة، ص: 164 - 166.

في المَنَافع المادِّيَّة أو الدُّنيويَّة، بخلاف الجزاء؛ فإنَّه يَقَعُ على المنافع الدُّنيَوِيَّة والمنافع الأُخْرَوِيَّة.

النَّاسُ وَالْإِنْسُ:

بَيْنَ النَّاس والإنس: عُمومٌ وخُصُوصٌ مطلقٌ؛ إذِ النَّاسُ أعمُّ مِنَ الإنس، وذلك أنَّ النَّاسَ في أصحِّ قولَيْ أهل العلم تشمَلُ الجنَّ والإنسَ، ويدُلُّ على ذلك الاشتقاقُ اللُّغَويُّ؛ فَإِنَّ اشتقاقَ (النَّاس) مِنَ النَّوْسِ بمعنَى: الحركةِ، والحركةُ كما هي موجودةٌ في الإنسِ موجودةٌ في الجنِّ أيضًا، ويؤيِّدُهُ ما صحَّ عَنْ عبد اللهِ بنِ مسعودٍ ﷺ أنَّه قال في تفسيرِ قولِ اللهِ تعَالى: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا ٥٧﴾ [الإسراء: 57]: «كَانَ نَاسٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعْبُدُونَ نَاسًا مِنَ الْجِنِّ، فَأَسْلَمَ الجِنُّ، وَتَمَسَّكَ هَؤُلَاءِ بِدِينِهِمْ»[1]، فسمَّى الجنَّ: ناسًا.

أمَّا الإنسُ؛ فهُم خُصُوصُ بَنِي آدمَ، وسُمُّوا بذلك؛ لأنَّهم يُؤْنَسُون، أي: يُبْصَرُونَ، مِن آنسَ الشَّيءَ؛ إذَا أبْصرَه، ومِنْهُ قولُ اللهِ تعالى حكايةً عَنْ مُوسى عليه السلام أنَّه قال: ﴿إِذۡ رَءَا نَارٗا فَقَالَ لِأَهۡلِهِ ٱمۡكُثُوٓاْ إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا﴾ [طه: 10]، أي: أَبْصَرْتُها[2]، بخلاف الجنِّ فسُمُّوا جنًّا لاجْتِنَانِهِمْ، أي: اسْتِتَارِهِمْ عَنِ الأعيُنِ[3].

الْمَغْفِرَةُ وَالرَّحْمَةُ:

الفرقُ بينَهما مِن أربعةِ أوجهٍ:

أوَّلُها: أنَّ أصلَ الغَفْرِ في اللُّغة: السَّتْرُ[4]، وأصلَ الرَّحْمَةِ: الرِّقَّة والعَطْفُ[5].

ثَانِيهَا: أنَّ أحدهما سببٌ في الآخَرِ، ومال ابنُ عرفةَ إلى أنَّ الرَّحمة سببٌ في المغفرة؛ لأنَّ الرِّقَّةَ والعطفَ توجِبُ عادةً سَتْرَ الزَّلَلِ[6]، إلَّا أنَّ ظاهر القرآنِ الكريم عكسُه، وهو كونُ المغفرة سببًا في الرَّحمة، كما قال اللهُ تعالى: ﴿لَوۡلَا تَسۡتَغۡفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ٤٦﴾ [النمل: 46].

(1) البخاري، الصحيح، الحديث رقم: (4714).
(2) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 235.
(3) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (جن).
(4) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (غفر).
(5) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (رحم).
(6) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 1/435، 2/258.

ثَالِثُهَا: أنَّ المغفرة والرَّحمةَ إذا جُمِعَا في محلٍّ واحدٍ؛ انصرفَتِ المغفرةُ لسَتْرِ ما مضى مِنَ الذُّنوبِ، والرَّحمةُ لِلْعِصْمة مِنْهَا فيما يُستقبَلُ[1]، إذا كان ذلكَ جزاءً في الدُّنيا؛ لأنَّ الآخرةَ لا يُتصوَّرُ فيها ذنوبٌ حتَّى يُحتاج إلى الْعِصْمَةِ مِنْهَا.

رَابِعُهَا: أنَّ المغفرةَ فِيهَا زَوَالُ المَكْرُوه مِن آثار الذُّنوب، والرَّحمةَ فيها تحصيلُ الْمَطْلُوبِ[2].

(1) ابن عثيمين، شرح ثلاثة الأصول وأدلَّتها، ص: 19.
(2) ابن عثيمين، تفسير الفاتحة والبقرة: 3/66.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس، سورة آل عمران من الآية 39 إلى الآية 140
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة آل عمران من الآية 39 إلى الآية 140 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 5 ، 800 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-57-6
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 5 : سورة آل عمران من الآية 39 إلى الآية 140.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-57-6
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1170694 بتاريخ 2023/03/14م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»